المحاضرة السادسة والعشرون:

مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

باستثناء أجهزة المخابرات الفرنسية، شكل انطلاق الثورة المسلحة عملا مفاجئا بالنظر إلى الواقع الذي كانت تعيشه حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث كان الفرنسيون يراقبون فقط سلوك قادة الحزب ولم يتفطنوا بذلك لمخططات المناضلين الشباب، ومع ذلك كان الفرنسيون يعرفون بعضا من التفاصيل، وكان السيد جيم لوجون رئيس المخابرات واحد من الشخصيات القليلة التي كانت على اطلاع بما يجري، حيث التقى بالمسؤولين السياسيين والأمنيين في مدينة باتنة قبل أيام قليلة من اندلاع الثورة، واخبرهم أن شيئا ما يطبخ في الخفاء، لكنهم شككوا في ذلك، وبعد عودته إلى مكتبه في العاصمة احضر احد المسؤولين الأمنيين قنبلة تقليدية عثر عليها في وهران ووضعها على مكتبه، وفي تلك الليلة 31 أكتوبر 1954، وعندما كان يهم بالنوم، رن الهاتف، وكان على الخط مفتش الشرطة كازورناك الذي اخبره بوقوع عدد من الانفجارات، كانت إيذانا باندلاع الثورة التحريرية.

وقد عرفت الثورة الجزائرية انطلاقة قوية في الفاتح نوفمبر 1954، وسط ذهول كبير لدى السلطات الاستعمارية، وترحيب واسع من قبل الشعوب العربية والإسلامية، أما الأحزاب السياسية فنظرت في بداية الأمر إلى الثورة بتحفظ، وهو الواقع الذي تغير تماما بداية من عام 1955، حيث التحق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بالثورة، ثم التحقت أيضا جمعية العلماء وبعض عناصر الحزب الشيوعي بداية من 1956، أما المصاليون فقد انشؤوا في ديسمبر 1954 حركة لمناهضة الثورة، وهي الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A).♦

و تؤكد الحقائق المتوفرة أن الثورة قد حققت في عامها الأول انتصارات لم تكن متوقعة رغم النقص الكبير في الوسائل، ورغم الصعوبات التي اعترضت قادة الولايتين الرابعة والخامسة على وجه الخصوص، حيث لم تنطلق الثورة في المنطقة إلا في ربيع 1955، ومع ذلك كانت درجة الالتفاف الشعبي عالية جدا، وعلى سبيل المثال ارتفع عدد المجاهدين من 400 شخص عند انطلاق الثورة إلى 04 آلاف مجاهد عند وقوع هجمات 20 أوت 1955، ناهيك عن مئات الفدائيين.

جاءت أحداث استشهاد مراد ديدوش جانفي 1955، ومصطفى بن بولعيد مارس 1956، واعتقال رابح بيطاط مارس 1955، ووجود بوضياف، بن بلة، خيضر، وآيت احمد في الخارج، لتترك فراغا سياسيا رهيبا في قيادة جبهة التحرير الوطني، ولم يبق من القادة الـ06 الذين فجروا الثورة سوى العربي بن مهيدي قبل إعدامه في مارس 1957، وكريم بلقاسم الذي اسند قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى عبان رمضان بعد خروج الأخير من السجن في جانفي 1955، بهدف خلق قيادة مركزية جديدة لجبهة التحرير.

♦ تولى بلونيس قيادة جناح مسلح من الحركى والقومية في الأرياف والقرى، مما صعب من عمل جيش التحرير، وقامت عصاباته بأعمال شنيعة في حق الشعب الجزائري.

أولًا: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

في الواقع، كان قرار تعيين عبان رمضان منسقا عاما بين الولايات، بمثابة خلق نواة مركزية للثورة لتنسيق الجهود بين الولايات وتحديد الأهداف المشتركة، وهي ضرورة أملتها الاعتبارات المتعلقة بانتشار الثورة وانشغال القادة بشؤون ولاياتهم لتقوية العمل الثوري.

وفي سياق هذه التطورات، عقد قادة الولاية الثانية في ديسمبر 1955 اجتماعا تقييميا، وكذا لدراسة وضع منطقة الاوراس بعد استشهاد شيحاني بشير،♦ واستغل زيغود يوسف حضور ممثل عن مجموعة العاصمة لتوجيه الدعوة لعقد مؤتمر قرب الميلية، وهو الاقتراح الذي حظي بموافقة مجموعة العاصمة، التي اقترحت منطقة الصومام لعقد المؤتمر الذي حدد له يوم 20 أوت 1956.

ورغم أن بوضياف وبن بلة وخيضر قد أبدوا معارضتهم الشديدة لجهود عبان رمضان في تكوين قيادة مركزية جديدة للثورة، حيث اعتمد هذا الأخير على التحالف القوي الناشئ بين أقطاب الداخل كريم بلقاسم، عبان رمضان، عمر اوعمران، زيغود يوسف، العربي بن مهيدي، وهي العناصر التي لم تكن راضية على أداء الوفد الخارجي، خصوصا أن بن مهيدي كان قد عبر عن اقتناعه بان قيادة الجبهة في الخارج لم تكن في المستوى، وكان يطالب بتوفير السلاح.

وانعقد مؤتمر الصومام بالولاية الثالثة بواد الصومام في قرية إيفري غرب مدينة بجاية يوم 20 أوت 1956 بعد أن توطدت العلاقة بين النواة الجديدة لجبهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقسام، عبان رمضان، عمر أوعمران وبين قيادة الولاية الثانية بزعامة زيغود يوسف، والولاية الخامسة بقيادة العربي بن مهيدي[1].

قام العقيد عميروش بتجنيد حوالي 3000 جندي لحماية المؤتمر من أي هجوم فرنسي. وبعد 14 يوما من النقاش والحوار بين القادة الذين حضروا المؤتمر من المناطق الخمسة (باستثناء المنطقة الأولى بسبب استشهاد قائدها مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 ونائبه بشير شيحاني وكذلك الوفد الخارجي لجبهة التحرير الذي تعذر عليه الحضور)، استطاع العربي بن مهيدي رئيس المؤتمر والكاتب العام عبان رمضان وكريم بلقاسم وعمر أوعمران أن يتعرفوا على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق وأن يقيموا نظاما استراتيجيا متكاملا للثورة[2].

نتائج المؤتمر:

خرج القادة الـ05 بالقرارات التالية:

- إنشاء تنظيم إداري جديد للوطن، وتقسيم الولايات إلى مناطق، والمناطق إلى قسمات.

♦ قائد الولاية الثانية بعد سجن مصطفى بن بولعيد، تم اغتياله من قبل رفقاء السلاح في الولاية.

[1] مريم بوطرة، « مؤتمر الصومام...اللبنة الأولى لتنظيم الثورة وتحقيق هدف الاستقلال»، متوفر على الرابط: https://barakanews.dz/posts/motmr-alsomamallbn-alaol-ltnthym-althor-othkyk-hdf-alastklal- .

[2] المرجع نفسه.

- إنشاء تنظيم عسكري جديد، ووضع مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني.
- تأسيس المجلس الوطني للثورة كبرلمان يجتمع حسبما تسمح به الظروف، ويضم 36 عضوا نصفهم دائمين.
- إنشاء سلطة تنفيذية (لجنة التنسيق والتنفيذ) وهي منبثقة عن المجلس الوطني للثورة، ومهمتها تنفيذ القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاء المجلس .

كما رسم المؤتمرون الإستراتيجية العسكرية المناسبة لاستمرارية الثورة، وتم إقرار الشروط الأساسية للدخول في أي عملية تفاوضية مع فرنسا في المستقبل، وعلى رأسها الاعتراف بجبهة التحرير كممثلا وحيدا للشعب الجزائري ووحدة أراضيه.

وبفعل مقررات مؤتمر الصومام أصبح المجلس الوطني للثورة هو السلطة السياسية العليا التي يحق لها إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والتفاوض مع فرنسا، وهي في الحقيقة محاولة لتجسيد أولوية الداخل على الخارج، لان المؤتمرين كانوا يخشون إقدام الوفد الخارجي على التفاوض مع فرنسا بدون استشارة الداخل، كما أن إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ قد ساعد على ضم باقي تيارات الحركة الوطنية إلى الجبهة، وتكثيف الاتصالات بين الولايات لتحقيق أهداف الثورة.

وتم عقد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة في القاهرة في شهر أوت 1957، وسط خلافات كبيرة بين المؤتمرين، وتم رفع عدد أعضاء المجلس إلى 54 عضوا، و14 عضوا للجنة التنسيق والتنفيذ، وفتحت أبواب المسؤولية أمام العناصر القادمة من مختلف تيارات الحركة الوطنية رغم اعتراض البعض، كما تم التراجع عن مبدأ أولوية الداخل على الخارج مثلما اقر ذلك مؤتمر الصومام، وبدأت السلطة تنتقل إلى أيدي العسكريين،♦ رغم معارضة عبان رمضان الذي أصبح معزولا بسبب تخلي كريم بلقاسم عنه.

ثانيًا: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

في الواقع، لا يمكن فصل قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 عن ذلك الصراع القائم بين لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة، وأيضا المأزق الحاد الذي وقعت فيه الثورة بفعل الانتهاء من مد خطي شال وموريس، وتولى **الجنرال ديغول** السلطة، كما أن اغتيال عبّان رمضان–الشخصية السياسية الأقوى منذ مؤتمر الصومام– قد أزال العقبة الأخيرة في وجه العسكريين للسيطرة على أجهزة الثورة.

ففي يوم 09 سبتمبر عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ–كان الباءات الثلاث هم أصحاب الكلمة العليا فيها– اجتماعا لدراسة الوضع التنظيمي السيئ في هيئات الثورة، وبشكل خاص الولاية الأولى والقاعدة الشرقية (نواحي سوق أهراس)، وتم إقرار مجموعة من العقوبات في حق قادة المنطقتين تراوحت مابين تنزيل الرتبة والعزل النهائي عن النشاط، كما اطلع اللجنة على تقارير السادة فرحات عباس، بوصوف، بن

♦ هم بلقاسم كريم، بن طوبال لخضر، وعبد الحفيظ بوصوف، وكان الفرنسيون يسمونهم الباءات الثلاث، وهناك إشارات قوية على أنهم من دبروا خطة اغتيال عبان رمضان في المغرب في ديسمبر 1957.

طوبال، وكريم بلقاسم، حول إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة، وفعلا تم الاتفاق على إعلان قيام حكومة مؤقتة بدون استشارة المجلس الوطني للثورة باعتباره أعلى هيئة للثورة الجزائرية، وهو ما اعتبر من قبل البعض بمثابة انقلاب عسكري دبرته الباءات الثلاث.

وقد كان لإقرار لجنة التنسيق والتنفيذ لجملة من العقوبات على السادة محمد لعموري، محمدي السعيد، عمارة بوقلاز، وعمار بن عودة، سببا رئيسيا في إقدام هؤلاء على تدبير محاولة انقلاب على الحكومة المؤقتة وإعادة إحياء المجلس الوطني للثورة فيما عرف بـ "مؤامرة العقداء" نوفمبر 1958، لكن تفطن الباءات الثلاث أجهض المحاولة، وتمت محاكمة العناصر الانقلابية التي أصدرت أحكاما تراوحت بين الإعدام والمؤبد♦. وبخصوص الحكومة المؤقتة فهي نفسها لجنة التنسيق والتنفيذ تقريبا، وهنا برز الخلاف فيما بين الباءات الثلاث، بين كريم الساعي إلى الرئاسة، وبوصوف وبن طوبال اللذان كانا يسعيان لمنع كريم منها، وضمت الحكومة الأولى 19 عضوا برآسة فرحات عباس الذي حصل على أغلبية واسعة من الأصوات على حساب لمين دباغين، لكن القيادة الحقيقية كانت للباءات الثلاث، وبعد يوم واحد فقط من إعلانها اعترفت بها 26 دولة كانت الجمهوريتين المصرية والعراقية في طليعتها، وبادرت القيادة الجديدة إلى القيام بجولات إلى العديد من العواصم العربية والعالمية لشرح القضية الجزائرية وكسب مزيد من التعاطف الدولي[1].

بالرغم من أن إعلان قيام الحكومة المؤقتة قد أعطى دافعا للقضية الجزائرية على المستوى الدولي، وسط اعتراف دولي متزايد، فالأمر مختلف تماما على الصعيد الداخلي، وفيما عدا الرفع من معنويات المجاهدين.

وعلى سبيل المثال، نجح كريم بلقاسم–الساعي إلى قيادة الثورة– في إقناع زميليه الفاعلين بوصوف وبن طوبال بتجميد الحكومة المؤقتة في صيف 1959، كحل للخروج من حالة الصراع بين السياسيين والعسكريين، وبين قدماء المركزيين وأعضاء حزب البيان داخل السياسيين من جهة، وبين العسكريين أنفسهم من جهة ثالثة، واستغلت هذه الأطراف قضية اغتيال المناضل علاوة عميرة لتحقيق أهدافها الشخصية.[2]

واعتبر الأستاذ لعوج نصر الدين بأنّ: " الإعلان الرسمي عن ميلاد الحكومة المؤقتة في 1958/09/19 للجمهورية الجزائرية كان **قرار تاريخيا مصيريًا**، ومثل أهم محطة في تاريخ الثورة الجزائرية، ساهمت ظروف محلية وإقليمية ودولية في بلورته، فحددت الثورة مهامها في ممارسة السلطة التنفيذية إلى حين تحرير الوطن"[3].

♦ ترأس المحاكمة العقيد هواري بومدين، واصدر حكم بالإعدام في حق العقيدين محمد العموري وأحمد نواورة، والرائدين عواشرية ومصطفى الأكحل، ونفذ الحكم في مارس1959، وحكم على عبد الله بلهوشات والشريف مساعدية ، واحمد دراية ولخضر بلحاج بالسجن المؤبد.

[1] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ**. ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص 337.

[2] صالح بلحاج، **أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965**. الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2006.

[3] نصر الدين لعوج، « مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية»، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مجلد 9، العدد1، جوان 2018، ص 384.